

Distr.
GENERAL

A/53/739
11 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
بنود جدول الأعمال ١٢ و ٩١ و ٩٢ و ٩٥ و ٩٩
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
الاجتماع التذكاري للاحتفال بالذكرى السنوية
العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس من
أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين
البلدان النامية

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه إعلان بالي وخطة عمل بالي اللذين اعتمدهما المؤتمر الرفيع المستوى
لمجموعة ال ٧٧ المعني بالتعاون الاقتصادي والإقليمي ودون الإقليمي المعقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة
من ٢ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (انظر المرفقين).

وبالنيابة عن مجموعة ال ٧٧، سأغدو ممتنا للغاية لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه
الرسالة ومرفقيها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ١٢ و ٩١ و ٩٢
و ٩٥ و ٩٩.

(توقيع) مكارم ويبسونو
السفير
الممثل الدائم لإندونيسيا
لدى الأمم المتحدة
ورئيس مجموعة ال ٧٧

المرفق الأول

إعلان بالي بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية

١ - عملاً بأحكام برنامج عمل كاراكاس، المعتمد في عام ١٩٨١، وإعلان سان خوسيه الذي اعتمده مؤتمر مجموعة الـ ٧٧ المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل، المعقود في سان خوسيه، كوستاريكا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، والذي أيدته الاجتماع السنوي الثاني والعشرون لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ المعقود في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٢ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٢ - وحضر المؤتمر مشتركون رفيعو المستوى من البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ومن التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية. وركز المؤتمر على تحديد استراتيجيات جديدة لتعزيز التعاون فيما بين التجمعات/الجماعات والتنظيمات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية في البلدان النامية. وينبغي أن تشكل نتائج هذا المؤتمر أيضاً مدخلات مفيدة لمؤتمر قمة الجنوب المزمع عقده في هافانا في عام ٢٠٠٠، والذي ينبغي أن يوفر منتدى على أعلى مستوى سياسي لاستعراض التقدم المحرز واستبانة ما يواجهه من قيود حتى يتسنى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣ - وقد عقد المؤتمر في وقت تعمل فيه القوى المزدوجة للعولمة وتحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال على إحداث تغييرات عميقة في العمليات والعلاقات الاقتصادية العالمية. واعترف المؤتمر بأن العولمة وتحرير التجارة يشكلان تحديات وفرصاً ومخاطر كذلك.

٤ - ولاحظ المؤتمر مع القلق العميق أنه رغم الوعد الذي تمثله ظاهرة العولمة وتحرير التجارة بظهور فجر جديد من الرخاء، فإن الاقتصاد العالمي على حافة الانكماش، ويتسم بعدم التيقن وعدم الاستقرار. فقد تباطأ النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. كما تعرض نمو التجارة العالمية لانتكاس حاد. وتضررت البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً بينها، من جراء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وأعباء الديون المفرطة وتدني أسعار السلع الأساسية. وتركزت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في بضعة بلدان وقطاعات، ورغم أنها ليست بديلاً للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن المؤتمر أشار إلى الإمكانات التي يوفرها الاستثمار المباشر الأجنبي للتنمية. وفي هذا السياق، دعا المؤتمر إلى توسيع قاعدة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيزها لكي يتسنى لجميع البلدان النامية أن تستفيد منها.

٥ - وأعرب المؤتمر عن قلقه إزاء الأزمة المالية التي بدأت في آسيا وأدت إلى الإضعاف الخطير للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية. وأعرب المؤتمر عن اقتناعه بأنه بالإضافة إلى العدوى التي

تسري من اقتصاد إلى آخر وتداعياتها، فقد أفضى شعور عام بفقدان الثقة إلى تفاقم الأزمة. ونتيجة لذلك، منيت بلدان نامية كثيرة بخسائر فادحة في الموارد المالية مما أثر على الانتاج والتصدير والنمو الاقتصادي، وارتفعت معدلات البطالة وزاد عدد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر زيادة هائلة. ونقصت إمدادات الغذاء بينما تأثرت الخدمات التعليمية والصحية تأثراً شديداً. وتعد التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المدمرة المترتبة على الأزمة، بما في ذلك تباطؤ العمل والانهيار الاقتصادي التام وخطر حدوث انكماش عالمي حاد، سببا للانزعاج الشديد.

٦ - وأشار المؤتمر إلى الإعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ والصين المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ ولاحظ بصفة خاصة الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ و ٦٢ و ٦٣ منه، وما يترتب على القضايا المثارة في هذه الفقرات من أثر ضار على التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي.

٧ - ولاحظ المؤتمر أن الانتكاسات الاقتصادية والاجتماعية قد سلطت الضوء على الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتكمن الأهمية السياسية والاستراتيجية لهذا التعاون في قدرته على تزويد البلدان النامية بالحوافز المناسبة لتكثيف وتوسيع نطاق علاقاتها الاقتصادية واكتشاف الإمكانيات الهائلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك كفالة إقامة شراكة عادلة بين بلدان الشمال والجنوب في مجال إدارة العولمة. وأكد المؤتمر على الحاجة الملحة إلى تشجيع إقامة أشكال مضيئة وملموسة حقاً من التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل مواصلة تعزيز مساعيها الجماعية للاعتماد على الذات.

٨ - ولاحظ أن وضع التعاون فيما بين بلدان الجنوب يؤهله لأن يقوم بدور دينامي وحاسم أكبر في ميدان الاقتصاد العالمي وفي مجال علم السياسة الطبيعية في القرن الحادي والعشرين. وقد حقق هذا التعاون وحده تقدماً على مدى السنين، إذ جرى تحديد أوجه نجاحه وأوجه قصوره وتقييمها على نحو واف. وهناك مجالات حرجية تتطلب زيادة تعزيز التعاون فيها فيما بين بلدان الجنوب، وتتسم بعض الجهود التعاونية المبذولة بأنها كانت بطيئة ومتفرقة. وفي الواقع توجد ثمة احتمالات وإمكانات لا تزال ساكنة لم تكتشف بعد.

٩ - وأكد المؤتمر على الدور الهام للتعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولكي تفضي هذه الجهود التعاونية إلى تعزيز التعاون على نحو ملموس بين بلدان الجنوب، فإنها يجب أن تتطور بحيث تصبح مشاريع متواصلة طويلة الأجل، وأن تواكب التطورات العالمية، وتوفر فرصاً لإقامة روابط اقتصادية واجتماعية ومؤسسية فيما بين بلدان الجنوب.

١٠ - وشدد المؤتمر على الدور الهام الذي يضطلع به التعاون الاقتصادي والتقني الإقليمي ودون الإقليمي في تحسين رفاه شعوب البلدان النامية ومستوى معيشتها وبالتالي في الإسهام في الجهد الذي يبذله المجتمع الدولي من أجل القضاء على الفقر.

١١ - وينبغي النظر إلى التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي الذي يتم من خلال أمور تتضمن الاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة والأسواق المشتركة وغير ذلك من الترتيبات التفضيلية التي توفر أسباب البقاء لكثير من التجمعات/الجماعات دون الإقليمية باعتباره أداة تكميلية وهامة للتكامل الاقتصادي العالمي. وينبغي أن تشكل هذه السبل قوالب لبناء تعدد الأطراف لا عقبة في سبيله. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون البيئة الاقتصادية الدولية داعمة للتنمية الكاملة للتجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية.

١٢ - ونوه المؤتمر بأهمية التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في سياق العولمة والتكافل. فبإمكان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية أن يصبح أداة للاستفادة إلى أقصى حد من المنافع المستمدة من وفورات الحجم وأوجه التكامل، مما يمكن بلدان الجنوب من المشاركة على نحو أكثر فاعلية في السوق العالمية. وتمثل مختلف تجمعات/جماعات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب، بحكم طابعها الخاص، تعاوناً اقتصادياً وتقنياً فيما بين البلدان النامية بأوسع معانيه.

١٣ - وبغية تعزيز التعاون فيما بين التجمعات/الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية في البلدان النامية، ستضطلع البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ بالتدابير التالية على سبيل الأولوية:

- * إقامة صلات قوية بين أو فيما بين هذه التجمعات/الجماعات كوسيلة لتنشيط وتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية؛
- * إقامة آليات منتظمة للتشاور، والاتصال وتقاسم المعلومات، والخبرة والدراية الفنية أو تعزيز القائم منها فضلاً عن تحديد وتنفيذ المشاريع والأنشطة المشتركة؛
- * تنمية شبكة الدعم والمؤسسات والموارد البشرية؛
- * تعزيز التعاون في مجالي النقل والاتصالات؛
- * تنشيط التعاون في مجالات مثل التجارة والصناعة والتمويل بغية تعزيز التجارة والاستثمار بين مختلف الأقاليم؛
- * تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي.

* تشجيع مشاركة ودعم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات التمويل وسائر المنظمات الدولية في مجال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي.

١٤ - واتفق المؤتمر على الحاجة إلى إجراء تنسيق أوثق بين مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز عن طريق لجنة التنسيق المشتركة في نيويورك، يشمل النهوض بخطة عمل بالي بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية وتنفيذها، وشدد على أهمية خطة العمل هذه بالنسبة لتطوير جدول الأعمال الاقتصادي لبلدان الجنوب.

١٥ - وأكد المؤتمر على أهمية صندوق بيريز - غريرو الاستثماري في تعزيز إقامة مشاريع محددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي هذا الصدد، شجع على تقديم مساهمات لصندوق بيريز - غريرو الاستثماري لتمكينه من دعم مزيد من المشاريع التعاونية فيما بين البلدان النامية.

١٦ - وبناء عليه أكد المؤتمر من جديد التزاماته بتشجيع وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، وباعتماد خطة عمل بالي بغرض تنفيذها، مع مجموعة من التدابير المحددة لتعزيز وتعميق العمل في المستقبل، وكذلك بإقامة روابط وتعاون أوثق فيما بين البلدان المشاركة، وتقديم مزيد من الزخم السياسي والمالي والمؤسسي إلى التعاون الإقليمي ودون الإقليمي مع اقتراب الألفية الجديدة.

١٧ - كما أعلن المؤتمر تقديره الجماعي لكرم الضيافة البالغ والمرافق الممتازة والقيادة التي وفرتها حكومة جمهورية إندونيسيا وشعبها للاجتماع.

المرفق الثاني

خطة عمل بالي للتعاون الاقتصادي الاقليمي ودون الاقليمي بين البلدان النامية

خطة العمل هذه توجز السياسات والاجراءات والتدابير القصيرة الأجل والطويلة الأجل لتنفيذ إعلان بالي بشأن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بين البلدان النامية. وسيقاس نجاحنا بما يتخذ من خطوات ملموسة وبيئة في مجالات العمل التنفيذي الستة التالية:

ألف - إنشاء وتعزيز آليات منتظمة للتشاور والاتصال ومشاطرة المعلومات والخبرة والدراية فيما بين التجمعات/الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية علاوة على تحديد وتنفيذ مشاريع وأنشطة مشتركة ١ - كان من شأن عدم وجود صلات وآليات تعاون منهجية ومنتظمة وعدم كفاية الروابط والآليات القائمة أن أعاق في جملة أمور التعاون بين التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية للبلدان النامية. وعليه فإن التدابير التالية مبينة هنا لاتخاذ إجراء بشأنها:

(أ) مواصلة التشجيع على إجراء مشاورات رفيعة المستوى وتعزيزها فيما بين المجموعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية بمشاركة واضعي السياسات ذوي الصلة ورؤساء الأمانات ذات الصلة؛

(ب) تشجيع زيادة التفاعل وتعزيز التعاون فيما بين التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية داخل المناطق وبينها، وإقامة علاقات عمل فيما بينها؛

(ج) تعزيز التعاون فيما بين مناطق النمو الثلاثية والرباعية والمتعددة الجوانب أينما وجدت، وفي هذا الصدد، تشجيع تبادل الخبرات والمعلومات مع المناطق دون الإقليمية الأخرى؛

(د) التشجيع على إجراء دراسات في الوقت المناسب لأثر "التكتلات الاقتصادية الضخمة" على التجمعات/الجماعات الاقتصادية في الجنوب؛

(هـ) التشجيع على إجراء دراسات في الوقت المناسب لأثر الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة في التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية في الجنوب مع التركيز بوجه خاص على الدروس المستفادة، والحيلولة دون حدوث أزمات مالية واقتصادية في المستقبل وإدارة هذه الأزمات؛

(و) التشجيع على إجراء دراسات بشأن خطط التكامل الاقتصادي الاقليمي ودون الاقليمي باستخدام بيانات واقعية لإثبات فوائد هذه الخطط وما تتطلبه من تعديلات.

باء - إنشاء شبكات ومؤسسات وموارد بشرية داعمة

٢ - تمثلت الخصائص المشتركة لترتيبات التكامل في إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية. غير أن هذا بحد ذاته لن يعجّل بعملية التنمية ما لم يصاحبه تعاون في إنشاء شبكات ومؤسسات وموارد بشرية داعمة. والتدابير التالية محددة هنا لاتخاذ إجراء بشأنها:

(أ) وضع خطط لإقامة شبكات من المؤسسات التدريبية والبحثية والجامعات ومراكز الخبرة الرفيعة في الجنوب؛

(ب) مشاطرة الخبرات في بناء القدرات المؤسسية للتجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في مجالات من قبيل وضع أطر مفاهيمية، بما في ذلك تحديد المشاريع، وتعبئة الموارد، وتنفيذ المشاريع؛

(ج) تشجيع التعاون وتبادل الخبرة في ميداني الإدارة وتدريب الموظفين بين أمانات التجمعات/الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية وفيما بينها، بغية تحقيق الفائدة القصوى من خبرات كل منها في هذين الميدانين؛

(د) الاستفادة على أفضل نحو من مرافق التدريب في بلدان الجنوب وتشمل مركز التعاون التقني لبلدان حركة عدم الانحياز، ونظم البحوث والمعلومات لبلدان حركة عدم الانحياز، ومركز العلوم والتكنولوجيا لبلدان حركة عدم الانحياز، وذلك في مجال تنمية الموارد البشرية؛

(هـ) تنظيم حلقات عمل وتدريب وزيارات ميدانية في مجالات تخصص محددة، باعتبار ذلك وسيلة لاكتساب المعارف ومشاطرة الخبرات، وتسهيل إقامة الشبكات فيما بين من يضطلعون بدور نشط في التعاون بين بلدان الجنوب؛

(و) تنظيم حلقات عمل بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وآليات لتسوية المنازعات، من قبيل منظمة التجارة العالمية، مع توجيه الاهتمام بوجه خاص إلى تبادل الخبرات والمعلومات بين مفاوضي بلدان الجنوب في الوقت الملائم وعلى أساس منتظم؛

(ز) الاضطلاع ببرامج تدريب وحلقات عمل بشأن مهارات وتقنيات التفاوض لموظفي الحكومات في مختلف التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما موظفو أقل

البلدان نموا، من أجل تمكين المسؤولين من المشاركة بصورة أجدى في المفاوضات المتعددة الأطراف؛

(ح) تشجيع إقامة شبكات من قواعد بيانات مشتركة للمعلومات والاحصاءات بشأن أنشطة التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي، انطلاقاً من الترتيبات القائمة أينما وجدت في التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية أو اللجان الوطنية، من خلال جملة أمور منها إنشاء مواقع الكترونية في الشبكة العالمية بغية تحديد المشاريع المشتركة؛

(ط) إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لفرص الاستثمار والتجارة على الصعيد الإقليمي بين التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية وفيما بينها، ونشر المعلومات بشأن هذه الفرص، وتحديد واستهداف المستثمرين المحتملين وأسواق التصدير المحتملة؛

(ي) تشجيع نشر حولية إحصائية للأنشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ك) نشر تقارير تحليلية ومقارنة كل سنتين عن الدروس المستفادة وعن أفضل الممارسات في وضع المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية النامية.

(ل) التوصية بإنشاء مراكز تنسيق ضمن أمانات التجمعات/الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية بغية استمرار الروابط والاتصالات المنتظمة مع التجمعات/الجماعات الإقليمية الأخرى؛

(م) إصدار نشرة دورية تتضمن معلومات موضوعية تتعلق بأنشطة التجمعات/الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية في بلدان الجنوب، بما في ذلك ما يحرز من تقدم ويواجه من صعوبات؛

(ن) التشجيع على إنشاء مراكز إقليمية ودون إقليمية بشأن نقل التكنولوجيا تقدم الخدمة لجميع المناطق دون الإقليمية في كل منطقة، وتعزيز الاستفادة من المراكز الإقليمية القائمة المعنية بنقل التكنولوجيا وزيادتها إلى أقصى حد، بما في ذلك مركز العلم والتكنولوجيا لبلدان حركة عدم الانحياز ومركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا؛

(س) إعداد قائمة بجميع مراكز التدريب والبحث ونقل التكنولوجيا في المناطق الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تقييم أثرها وتحديد القيود التي تحد من الاستفادة منها على النحو الأمثل، ووضع توصيات في هذا الصدد، بالتعاون الوثيق مع الحكومة المضيفة؛

(ع) تشجيع التعاون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمية في مجالات العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا الإحيائية.

جيم - تعزيز التعاون في مجالات النقل والاتصالات، بما في ذلك بناء الهياكل الأساسية المطلوبة
 ٣ - يتمثل المطلب الأساسي لتحقيق تكامل فعال بين البلدان في تعاون النظم المشتركة للهياكل الأساسية للنقل والاتصال وتنميتها، وهو ما يكتسي أهمية خاصة في هذه الحقبة من العولمة التي تحركها ثورة تكنولوجية في مجالي النقل والاتصال. فتعزيز التعاون في مجالات استراتيجية أساسية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنه أيضا أن يعطي دافعا قويا للتعاون بين بلدان الجنوب وتنميتها. والمقترحات التالية محددة هنا لاتخاذ إجراء بشأنها من أجل تعزيز التعاون القطاعي في مجال النقل والاتصال:

(أ) تنمية شبكات النقل داخل التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية وبين بعضها البعض؛

(ب) تنمية شبكات النقل البري من خلال جملة أمور منها مواءمة وتوحيد القوانين الجمركية الوطنية والحمولات القصوى وإلغاء الحواجز غير المادية؛

(ج) تنمية شبكات للنقل البري والبحري والجوي داخل التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية وبين بعضها البعض، واستكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بالاستفادة من الشبكات القائمة إلى أقصى حد، علاوة على اتخاذ تدابير تسهل حركة السلع والخدمات؛

(د) تشجيع التعاون في مجال النقل الجوي داخل التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية وبين بعضها البعض؛

(هـ) تشجيع التعاون في مجال النقل البحري داخل التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية وبين بعضها البعض؛

(و) تشجيع التعاون في وصلات السكك الحديدية وتنمية الشبكات داخل التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية وبين بعضها البعض، بما في ذلك المواءمة التقنية لمقاييس سُمك الخطوط الحديدية والإشارات بين السكك الحديدية؛

(ز) تشجيع التعاون في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية بما في ذلك تنمية الشبكات داخل التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية وفيما بينها؛

(ح) التعاون في مجالات النقل والاتصالات وخاصة من خلال مشاطرة الخبرات في هذا المجال، بما في ذلك الجوانب المتصلة بمشاركة القطاع الخاص في وضع وتنفيذ ما يتصل بذلك من مشاريع في مجال الهياكل الأساسية.

دال - تنشيط التعاون في مجالات التجارة، والصناعة، والتمويل، من أجل تعزيز التعاون الأقليمي وداخل المناطق

٤ - لا يزال مستوى النشاط التجاري داخل المناطق وعلى الصعيدين دون الإقليمي والأقليمي بين بلدان الجنوب منخفضا جدا. فمن الأهمية بمكان تعزيز التعاون بين التجمعات/الجماعات دون الإقليمية وفيما بينها من خلال انفتاح المناطق على بعضها البعض. والتدابير التالية محددة هنا لاتخاذ إجراء بشأنها من أجل تعزيز التعاون في مجالات التجارة والصناعة:

(أ) التشجيع على إنشاء آليات ملائمة بما فيها فرق عمل تعنى بالقضايا الرئيسية التي تحظى باهتمام بلدان الجنوب، ومنها التجارة، والنقود، والتمويل، والسلع الأساسية، والأمن الغذائي، والزراعة؛

(ب) تشجيع التعاون بين التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية في عدة مجالات منها ترتيبات التجارة التفضيلية؛

(ج) استكشاف آليات داعمة للتعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي باتخاذ تدابير متبادلة من قبيل تخفيض التعرفة الجمركية وإلغاء الحواجز التجارية؛

(د) تشجيع التعاون بين مديري شؤون التعريفات الجمركية ومسؤولي الجمارك في التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية بغية تعزيز تبادل المعلومات والتشجيع على القيام بعمليات تفتيش جمركية مشتركة؛

(هـ) تشجيع التجارة داخل المناطق بتقديم تسهيلات تمويلية للتجارة تسندها مصارف التنمية الإقليمية بطرق منها اتباع نظام موحد للدفع داخل المناطق دون الإقليمية وفيما بينها؛

(و) التشجيع على إنشاء مرافق تمويل إقليمية لتقديم المساعدة المالية في حالات الطوارئ؛

(ز) استكشاف إمكانية إنشاء آلية للدفع بما في ذلك نظم لغرف مقاصة وإمكانية قابلية العملات للتحويل داخل المناطق الفرعية المشاركة والقيام، أينما وجدت هذه الترتيبات، بتقييم فعاليتها بغية تحديد القيود ومعالجتها باتخاذ تدابير ملموسة؛

(ح) التشجيع على إنشاء آليات مراقبة تعمل كنظم للإنذار المبكر في مختلف التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية مع مراعاة الحاجة إلى إصلاح البناء المالي الدولي؛

(ط) تشجيع التعاون فيما بين الأسواق الرأسمالية الوطنية ودراسة جدوى إنشاء سوق رأسمالية إقليمية؛

(ي) اتخاذ تدابير ملموسة لتشجيع الاستثمار داخل بلدان الجنوب في قطاعي التصنيع والخدمات، من خلال جملة أمور منها الأشكال الابتكارية للمشاريع المشتركة من قبيل التسويق المشترك؛

(ك) تعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والسياسات العامة، بما في ذلك جملة أمور منها ضمان وجود سياسات استثمارية تهدف إلى زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقصى حد في الأسواق الموسعة التي توفرها التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية؛

(ل) استكشاف إمكانيات تقديم خطط التكامل الصناعي التي وضعت لدى التجمعات/الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية إلى تجمعات أخرى، وتطبيق هذه الخطط؛

(م) تشجيع المواءمة في المعايير والنوعية من خلال تعاون الخطط في التجمعات/الجماعات دون الإقليمية بغية تسهيل إلغاء الحواجز التجارية.

هـ - تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب
 هـ - يضطلع القطاع الخاص بدور هام في تعزيز التعاون الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. فمن شأن المشاركة الفعالة للقطاع الخاص أن تعزز إسهامه في هذا التعاون. والتدابير التالية محددة هنا لاتخاذ إجراء بشأنها بهدف التشجيع على مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني بصورة فعالة في التعاون الإقليمي ودون الإقليمي:

(أ) تشجيع الحوار بين واضعي السياسات والقطاع الخاص لتكوين تصورات مشتركة للتنمية الاقتصادية؛

(ب) تشجيع تبادل زيارات القطاعات الخاصة بين المناطق والمناطق دون الإقليمية، وتشجيع مشاركتها في الاجتماعات السنوية للتجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية؛

(ج) تشجيع غرف التجارة والصناعة على إنشاء شراكات وروابط واتصالات بين قطاعات الأعمال التجارية من مختلف التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، بغية تعزيز التعاون وتبادل الآراء والخبرات فيما بين القطاعات الاقتصادية؛

(د) التشجيع على اتخاذ تدابير لتعزيز القدرة في مجال تنظيم المشاريع والقدرة التقنية لدى القطاع الخاص والقطاعات ذات الصلة الأخرى في المجتمع المدني من خلال جملة أمور منها تقديم التدريب المهني وخاصة من أجل تطوير المشاريع الصغيرة - المتوسطة؛

(هـ) تسهيل إقامة شبكات، فيما بين المناطق دون الإقليمية، من غرف التجارة والصناعة، والجمعيات التجارية والمهنية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، من قبيل الهيئات التداولية، والعلماء، والإكاديميين، وصغار منظمي المشاريع، والباحثين، وذلك بغية مشاطرة وتبادل المعلومات عن الأسواق؛

(و) تعزيز دور المرأة الهام في مجال الأعمال التجارية والتجارة والصناعة؛

(ز) تشجيع القطاع الخاص على إقامة معارض مشتركة؛

(ح) التشجيع على تنفيذ مشاريع مشتركة تتضمن التمويل المشترك مع الحكومات.

واو - تشجيع المشاركة والدعم من جانب منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات التمويلية وغيرها من المنظمات الدولية علاوة على المجتمع الدولي في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي

٦ - قدمت هيئات ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، والصناديق والبرامج، والمؤسسات المالية والإنمائية العالمية والإقليمية والمجتمع الدولي، مساعدة لا تقدر بثمن، لتعزيز التعاون الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وينبغي أن توجه هذه المؤسسات اهتماما خاصا نحو تنمية التعاون بين هذه التجمعات/الجماعات، وفيما بينها، مع وجوب مراعاة خصوصيات الاقتصادات الأفريقية. والمقترحات التالية مقدمة إلى المجتمع الدولي لاتخاذ إجراء بشأنها لمساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي:

(أ) دعوة المجتمع الدولي بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية إلى تقديم الدعم الضروري في تنفيذ خطة العمل هذه في جملة مجالات منها تنمية الهياكل الأساسية وتمويل التجارة والاستثمار؛

- (ب) دعوة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسساتها إلى بذل قصارى جهودها في دعم هدف خطة العمل هذه، والمساهمة في تنفيذها، بتقديم الدعم الملائم بغية تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي من خلال برامج عمل كل منها، وفي نطاق مجالات اختصاصاتها؛
- (ج) دعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة وزيادة مساعده المقدمة إلى التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ خطة العمل هذه في جملة مجالات منها بناء القدرات والمؤسسات وتنمية الموارد البشرية؛
- (د) دعوة اللجان الإقليمية إلى مواصلة وزيادة ما تقدمه من مساعدة إلى التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ خطط العمل هذه، في جملة مجالات منها إقامة الشبكات، وتنمية قاعدة بيانات مشتركة، والتدريب والبحث، علاوة على تعزيز الروابط بين التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية وفيما بينها؛
- (هـ) دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى مواصلة وزيادة ما يقدمه من مساعدة إلى التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية لتنفيذ خطة العمل هذه في مجالات منها التجارة والاستثمار والمسائل النقدية والمالية، والبحوث، ونقل التكنولوجيا، والشحن، والنقل؛
- (و) دعوة هيئات الفكر والمشورة في بلدان الجنوب، بما فيها مركز الجنوب، إلى مواصلة وزيادة ما تقدمه من مساعدة إلى التجمعات/الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ خطة العمل هذه، في مجالات منها التحليل والدعم التقني في المسائل التي تحظى بأهمية لدى بلدان الجنوب؛
- (ز) دعوة صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري إلى أخذ هذه الخطة في الاعتبار لدى تقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، مع مراعاة الأولويات الواردة في مبادئه التوجيهية فيما يتعلق بالموافقة على المشاريع.

— — — — —